

القرارات التنفيذية للرئيس ترامب حول الهجرة



تنويه: لقد تم تحرير هذه الوثيقة الاستشارية من قبل جمعية المساعدة القانونية، وحدة قانون الهجرة. لا تمثل هذه الوثيقة استشارة قانونية وليست بديلا للحصول على مشورة خبير في الهجرة.

اعتبارا من 30 يناير 2017، يكون الرئيس ترامب قد أصدر ثلاثة قرارات تنفيذية تهدد مجتمعات المهاجرين بطرق مختلفة. يركز أحدها على الأفراد داخل الولايات المتحدة، ويركز الآخر على الأفراد الذين يتم القبض عليهم على الحدود. أما القرار الثالث، فهو يركز على منع اللاجئين وأشخاص آخرين من بلدان أخرى يعتبرهم الرئيس خطرا.

هناك ثلاثة مشاريع قرارات أخرى لم يتم توقيعها بعد. واعتمادا على المسودات التي اطلعنا عليها: سينيها أحد القرارات برنامج DACA وسيغير الأولويات للإلغاء، والثاني سيغير طريقة استلام فوائد حكومية معينة وسيؤثر على المهاجرين ومن يكفلهم، أما الثالث فسيؤثر على العمال الأجانب.

ملاحظة: قد تكون بعض الأحكام الواردة في مختلف القرارات الموقعة والمسودات خارج سلطة الرئيس أو قد تكون مخالفة للدستور. ونتيجة لذلك، فقد يتم تقليصها لاحقا من قبل المحاكم الفيدرالية.

أولا: ما حدث بالفعل

قرار تنفيذي داخلي (تم توقيعه في 25 يناير 2017)

من جملة أمور أخرى، يوجه هذا القرار الحكومة الاتحادية نحو:

- زيادة جهود تنفيذ أوامر الترحيل لتشمل الأشخاص الذين:
 - لديهم إدانات جنائية،
 - اتهموا بارتكاب جرائم حتى لو لم يتم الانتهاء من إجراءات المحكمة الجنائية،
 - ارتكبوا أعمال إجرامية حتى ولم توجه إليهم تهمة،
 - تورطوا في عمليات احتيال مع أي وكالة حكومية كانت،
 - تمتعوا بخدمات الرعاية الاجتماعية بشكل غير قانوني،
 - تم إصدار قرار نهائي بمغادرتهم ولكن لم يغادروا أبدا،
- يشكلون خطرا على السلامة العامة أو الأمن القومي.
- توظيف 10.000 ضابط ترحيل إضافي.
- معاقبة الولايات والمقاطعات التي ترفض السماح لسلطات إنفاذ القانون المحلية بالتعاون مع سلطات الهجرة الفيدرالية من خلال حجب الأموال الاتحادية.
- مساعدة ضحايا جرائم المهاجرين غير الشرعيين.
- جمع الغرامات غير المسددة من المهاجرين غير الشرعيين.

قرار يستثني المسلمين وآخرين (تم توقيعه في 27 يناير 2017)
من جملة أمور أخرى، يوجه هذا القرار الحكومة الاتحادية نحو:

- إيقاف قبول معظم اللاجئين لمدة 120 يوما على الأقل، مع الاستثناءات المسموح بها لأولئك الفارين من الاضطهاد الديني إذا كان دينهم يمثل أقلية في البلد الذي يحملون جنسيته.
- الحد من قبول اللاجئين لـ 2017FY إلى 50.000 من هدف الرئيس أوباما الذي حدده في 110.000 لاجئ.
- حظر الدخول لجميع المهاجرين وغير المهاجرين للبلدان التي وقع تسميتها لمدة 90 يوما على الأقل مثل إيران، والعراق، وليبيا، والصومال، والسودان، وسوريا، واليمن.
- غربة جميع طلبات المهاجرين وغير المهاجرين تفاديا للغش ولمخاوف أمنية وطنية.
- الإسراع في إنجاز نظام الدخول والخروج البيومترية.
- إيقاف برنامج مقابلة الإعفاء من تأشيرة الدخول، ومطالبة جميع طالبي التأشيرات حضور المقابلة ما لم يكن ذلك مطلوباً حسب النظام الأساسي.
- وهذا لا يؤثر على برنامج الإعفاء من التأشيرة، والذي يعفي من شرط الحصول على تأشيرة الزيارة.
- النظر في وضع حد لجميع الإعفاءات من أسباب عدم القبول المتعلقة بالإرهاب، بغض النظر عن كيف تكون لا أهمية ولا قيمة دعم الفرد لـ "منظمة إرهابية" مزعومة.

قرار أمن الحدود والترحيل (تم توقيعه في 25 يناير 2017)
من جملة أمور أخرى، فإن القرار يوجه الحكومة الاتحادية نحو:

- بناء جدار على طول حدودنا الجنوبية.
- تأمين الحدود الجنوبية، بحيث لا يمكن لأحد أن يدخل دون إذن.
- إنشاء مراكز احتجاز جديدة بالقرب من الحدود الجنوبية.
- وضع حد لسياسة "القبض والإفراج" عن الأشخاص الذين يدخلون دون إذن، بحيث يتم اعتقال الأشخاص أثناء ترحيلهم.
- توظيف 5000 ضابط حرس حدود إضافي.
- زيادة التدقيق في طلبات اللجوء بحيث قد يتم رفض المزيد من طلبات اللجوء.
- معاقبة الولايات والمقاطعات التي ترفض السماح لسلطات إنفاذ القانون المحلية بالتعاون مع سلطات الهجرة الفيدرالية.

ثانياً: ما قد يحدث قريباً

مشروع قرار DACA ، DAPA ، وأولويات التنفيذ (لم يتم توقيعه بعد، اعتباراً من 30 يناير 2017)

حتى الآن، أشار الرئيس ترامب إلى أن الشباب المسجلين في برنامج العمل المؤجل للوافدين في مرحلة الطفولة (DACA) لن يكونوا ذا أولوية في التنفيذ، وهذا يعني أنه لا يسعى إلى ترحيل الأشخاص الذين لديهم داتا. ومشروع القرار الذي اطلعنا عليه لم يتم توقيعه بعد. إن مشروع القرار التنفيذي قد ينهي برنامج DACA. ومن بين أمور أخرى، فالقرار قد يوجه الحكومة الاتحادية إلى:

- إلغاء مذكرة 15 يونيو 2012 التي أسست لبرنامج DACA.
- السماح لأي وثائق تخول العمل (تصاريح العمل) صادرة بموجب DACA أن تظل سارية المفعول حتى تاريخ انتهاء كل تصريح عمل.
- ومع ذلك، قد لن يتم تمديد تصاريح العمل الحالية بموجب DACA.
- إيقاف منح إطلاق السراح المشروط المسبق (تصريح السفر) للمسجلين في DACA.

- إلغاء مذكرة 20 نوفمبر 2014 مذكرة التي خلقت برنامج العمل المؤجل للاجئين الآباء والمقيمين الدائمين (DAPA).
- إلغاء بعض مذكرات أولويات التنفيذ.
- السماح بمنح DACA على أساس كل حالة على حدة.

مشروع قرار يؤثر على المستفيدين من الإعانات التي تقدمها الحكومة (لم يتم توقيعه بعد، اعتباراً من 30 يناير 2017)

اطلعنا فقط على مشروع من هذا القرار التنفيذي، الذي لم يتم توقيعه بعد. وهو سيؤثر بشكل فوري على المهاجرين ومن يكفلهم. ويسمح قانون الإعانة الفيدرالي الحالي الحكومة بفرض رسوم شهادة الدعم من الكفيل لتغطية تكاليف بعض الفوائد التي يستفيد منها المهاجرين المكفولين، ولكن بالنسبة للجزء الأكبر، فهذا القانون لم يطبق تاريخياً في ولاية نيويورك. لذلك فإن القرار التنفيذي سيوجه الحكومة الاتحادية لبدء تطبيق القانون من خلال السعي لجمع تكاليف بعض الإعانات من الكفيلين.

هذا القرار التنفيذي سيوجه أيضاً إصدار قواعد جديدة بعد فترة اشعار وتوضيح. وهذا يعني أن القواعد الجديدة لن تدخل حيز التنفيذ فوراً، وسيكون لدينا الوقت لإعداد رد ونصح لعملائنا لاتباعها. وستتمحور هذه القواعد الجديدة حول من يشكل "عبئاً عاماً" - وتحت أي ظروف يمكن لشخص يتلقى إعانات حكومية أن يتعرض لخطر الطرد أو الحرمان من الدخول إلى الولايات المتحدة. وستعيد القواعد الجديدة أيضاً تحديد قائمة من الإعانات التي تمويلها الحكومة الاتحادية والتي من شأنها أن تُعرض شخصاً ما لخطر الطرد أو الحرمان من الدخول.

مشروع قرار يتعلق بالعمال الأجانب (لم يتم توقيعه بعد، اعتباراً من 30 يناير 2017)

- يوجه هذا القرار التنفيذي الذي لم يتم توقيعه بعد، من بين أمور أخرى، الحكومة الاتحادية إلى:
- مراجعة سياسات الإفراج المشروط، وربما حذف إمكانية تعديل وضع شخص ما إلى مقيم دائم بعد الدخول بالإفراج المشروط، بما في ذلك بعد السفر على بالإفراج المشروط المسبق.
- إجراء تغييرات متنوعة لمختلف فئات تأشيرات العامل الأجنبي، بما في ذلك سبيل المثال لا الحصر:
 - الحد من إمكانية تعديل وضع شخص ما.
 - التغيير إلى نظام قائم على الجدارة.
 - حماية عمال الولايات المتحدة حتى لا يكونوا أقل حظاً من العمال الأجانب.
 - وضع برنامج العامل الزراعي H2A أكثر كفاءة.
- توسيع نطاق استخدام E-Verify.
- التحقيق في أية إصابة تلحق بأي عامل أمريكي من قبل أي عامل أجنبي.
- الإبلاغ عن عدد تصاريح العمل الصادرة للأشخاص المولودين في الخارج، وعدد الأشخاص المولودين في الخارج الذين يمتلكون تصاريح العمل في الولايات المتحدة.

ثالثاً: معلومات أخرى

وضع الحماية المؤقت (TPS)

- لم يشر الرئيس ترامب إلى ما إذا كان سوف يستمر من عدمه في تسمية البلدان التي لديها وضع الحماية المؤقتة (TPS).
- إنهاء تسميات وضع الحماية المؤقتة يتطلب إشعاراً بـ 60 يوماً.
- تخضع البلدان التالية حالياً إلى وضع الحماية المؤقتة: السلفادور، غينيا، هايتي، هندوراس، ليبيريا، نيبال، نيكاراغوا، سيراليون، الصومال، جنوب السودان، سوريا، اليمن.

غير الأمريكيين المدانين جنائياً

- يجب عليك الاتصال بمحامٍ ذو سمعة أو مستشار خدمات قانونية للحصول على المشورة إذا كان لديك إدانة/إدانات جنائية.
- إذا كنت في خضم إجراءات جنائية الآن أو في المستقبل، يجب عليك إبلاغ محاميك بأنك لست مواطناً أمريكياً وتشعر بالقلق إزاء عواقب الهجرة من إدانة جنائية أو تهمة.

لديك حقوق

- الحق في التزام الصمت: لا تتحدث إلى وكلاء الهجرة أو إلى الشرطة ولا تُوقَّع أي شيء دون التحدث أولاً مع محام.
 - لا تفعل شيئاً أكثر من إعطاء اسمك وعنوانك.
 - لا تفصح عن اسم بلد ميلادك أو دولة مواطنتك / جنسيتك.
 - لا تكذب أو تقدم معلومات غير صحيحة.
 - قل فقط "لن أجيب على أية أسئلة أخرى إلا بحضور محام." ثم إلزم الصمت!
- لا تقم أبداً بفتح باب شفقتك ولا تسمح للشرطة بالدخول ما لم يكن لديها مذكرة توقيف إجرامي أو تفتيش.
- ليس من المفترض بوكالات المدينة السؤال عن وضع الهجرة الخاص بك إلا إذا كان ذلك ضرورياً لمعرفة ما إذا كنت مؤهلاً للحصول على استحقاقات معينة.
- ليس من المفترض أن تسألك الشرطة عن وضع الهجرة الخاص بك إلا إذا كان ذلك له صلة بتحقيقاتها.
- اتصل بقنصلية بلدك إذا تم القبض عليك.
- لا تحمل جواز سفر بلدك المنشأ أو بطاقة القنصلية لإثبات هويتك، إذا كان لديك بطاقة هوية تحمل صورة.

خطّ مُسبقاً

- قم بإعداد خطة للطوارئ في حالة الاعتقال والترحيل:
 - عيّن شخصاً ما لرعاية أطفالك.
 - أترك نسخاً من وثائق هويتك (جواز السفر، شهادة الميلاد، الخ) مع شخص ما تثق به.

إذا كان لديك أي أسئلة أو كنت بحاجة إلى المساعدة، يرجى الاتصال بنا على الخط الساخن للهجرة 844-955-3425 أيام الجمعة من الساعة 09:30 صباحاً إلى الساعة 12:30 بعد الظهر.